بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله رب العالمين
اعلم ان للقوم في اثبات هذه المسألة العظمى مسالك احدها
مسلك الالهيين وهو ان يستدل بالنظر الى طبيعة الموجود
الذي هو موضوع علمهم وانه واجب او ممكن على اثباته تعالى
والطرق فيه كثيرة منها ان يقال ليس لطبيعة الموجود
من حيث هو موجود مبداء والا لزم تقدم الشيء على نفسه
وطبيعة الموجود بما هو ممكن له مبداء بديهة فطبيعة الموجود
بما هو موجود ليس طبيعة الموجود بما هو ممكن وهو المط
ومنها ان يقال لا شك في تحقق طبيعة الموجود من غير نظر
الى خصوصيات الافراد فاما ان يتحقق في ضمن الواجب
اولا والاول يستلزم المط والثاني يستلزم كون
الكل ممكنا ويلزم اما الانتهاء الى الواجب وتحقق
الواجب على تقدير عدمه لاستحالة الدور والتسلسل
وكلاهما محال ومنها ان يقال لو انحصر طبيعة الموجود في
الممكن لم يتحقق موجود اصلا بيان الملازمة انه على
هذا التقدير يكون تحقق الممكن اما بنفسه وهو محال بديهة

او بغيره

او بغيره وذلك الغير ايضا ممكن على هذا التقدير فاما ان يتسلسل
او يدور وعلى التقديرين يجوز انتفاء الاحاد باسرها بان لا
يوجد شيء منها ممكنا او جميع الممكنات الصرفة متناهية كانت
او غير متناهية في حكم ممكن واحد في امكان طريان العدم
عليها بالبديهة فيلزم ان يكون وجود كل واحد منها غير
مستند الى سبب يرجح وجوده على عدمه وهو محال لما تبين ان
الممكن ما لم يجب لم يوجد ولا يتحقق الوجوب الا اذا امتنع جميع
انحاء العدم وهذا في الممكنات الصرفة بدون الواجب غير
متحقق لجواز انتفاء كل منها في ضمن انتفاء الكل وهو ظ الى غير
ذلك من الطرق ثم انهم ينظرون فيما يلزم الوجوب على وحدانيته
تعالى كما قال تعالى وتقدس شهد الله انه لا اله الا هو ثم على ساير صفاته
ثم منها على كيفية صدور افعاله واثاره واحدا بعد واحد حتى
يظهر عنه اول الصوادر وصدور الآثار على ترتيب الاشرف
فالاشرف وقد اشير الى هذا المسلك في الكتاب الالهي
بقوله سبحانه اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد وثانيها
مسلك المتكلمين الذين يقولون بكون علة الحاجة الى المؤثر



اما الحدوث مستقلا کما هو عند الجمهور او الامکان مع الحدوث
شرطا او شطرا فانهم یقولون بحدوث الاجسام واحوالها
وبطلان التسـ على وجود الواجب ثم بالنظر فی احوال
الخلیقة کالاحکام والاتقان وتخصیص بعض الممکنات
بالایجاد فی وقت الی غیر ذلک علی سایر صفاته تعـ کالتوحید
والعلم والارادة وغیرها وثالثها مسلک الحکماء الطبیعیین
فمنهم من یستدل بالنظر فی الحرکة والمتحرک الذی هو موضوع
علمهم علی وجود الواجب تعـ وتقریره انه لا شک
فی وجود متحرک ولا بد له من محرک غیر ذاته اذ الحرکة امر
ممکن لا بد له من علة لا محالة فیجب الانتهاء الی محرک غیر متحرک
اصلا لا فی صفاته کالمتحرک فی المقولات المشهورة ولا
فی ذاته کالممکن المتحرک من اللیسیة الی الایسیة دفعا
للدور والتسـ وهو الواجب تعـ وبعضهم یقول فی الکبری
ولا بد له من غایة هی اشرف من ذاته ویجب ان ینتهی الی غایة
لا غایة اشرف منها دفعا للدور والتسـ وهو الواجب
تعـ ومنهم من نظر الی النفس الانسانیة وتقریرها انه لا شک

ان

ان النفس الناطقة خارجة فی کمالاتها من القوة الی الفعل
فلا بد لها من مخرج ویجب الانتهاء الی المخرج غیر مخرج دفعا
للدور والتسـ وهو الواجب تعـ وهذه الطریقة هی طریقة
ابرهیم الخلیل علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام حیث قال لا
احب الافلین ثم بالنظر فی احوال المتحرکات علی صفاته
تعـ کما یستدلون من التلازم الواقع بین الاجسام القابلة
للحرکات المستقیمة وبین الاجسام الغیر القابلة لها ومن التساوی من
حدة
اذا لم یکن احدهما علة للآخر یجب ان یکونا معلولی علة واحدة
علی وحدة جاعلها وموجدها والا لجاز انفکاک بعضها عن
بعض وهو مستلزم للفساد والبطلان کما قال الله تعـ لو
کان فیهما الهة الا الله لفسدتا ثم انهم وسموا منهج الالهیین
بطریقة الصدیقین الذین یستشهدون بالحق لا علیه و
وجعلوه اخصر واشرف واوثق من المنهجین الاخرین
اما کونه اخصر من الذی اعتبر فیه حدوث الخلق فلتوقفه علی
اثبات حدوث العالم وعدم توقف منهج الالهیین علیه و
اما من الذی اعتبر فیه الحرکة والتغیر فلتوقفه علی کون الحرکة

مستدعية لمحرك غير المتحرك وعدم توقفه عليه واما كونه اشرف
فظاهر اذ المنظور في هذه الطريقة هو الوجود والموجود و
هو منبع كل شرافة هو مصدر كل اناخة كما هو المشهور من ان الوجود
خير محض لا شر فيه بوجه من الوجوه بل مناط الشرور انما هو
العدم فقط واما كونه اوثق فلان اولى البراهين باعطاء
اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلول وهذا المنهج
كذلك بخلاف غيره فانه يستدل بالمعلول على العلة
وقد يستشكل ويقال انه ليس له تعالى علة وسبب اصلا
يستدل به عليه تعالى على سبيل البرهان اللمي بل هو
علة لجميع ما عداه فكل دليل يستند به على وجوده
تعالى يكون انيا لا محالة فلا فرق اذن بين الطرق
يكون البعض لميا والبعض الآخر انيا بل الكل اني و
قد تخلص عن هذا الاشكال بان المراد من كون هذا الطريق
لميا او استدلالا من العلة على المعلول كونه اشبه الاشياء
باللم في الوثوق بل يكاد ان يكون في مرتبته وهو الاستدلال
باللوازم المنتزعة عن حاق الملزوم وهذا المنهج لكونه

نظرا في طبيعة الموجود بما هو موجود وكذلك فان مفهوم الوجود
انما ينتزع من ذاته تعالى بذاته من غير اعتبار قيد زائد على ذاته
تعالى فهو وان لم يكن برهانا لميا لكنه لا يقصر عنه ايضا وهذا الجواب
وان كان حسنا بوجه لكنه مما لا يرتضيه العقل الصحيح والطبع
المستقيم كما لا يخفى وقال بعضهم في دفعه وجعله برهانا
لميا بان كون العالم مصنوعا علة لكون الواحد علة وصانعا
اي هو علة لهذا الوجود الرابطي له تعالى لا الوجود في نفسه ثم
ينتقل الذهن منه الى الوجود في نفسه بالحدوث لا بالاكتساب
على نحو ما ذكره الشيخ في الاستدلال بوجود المؤلف على
وجود ذي المؤلف فوجود الواجب في نفسه علة لغيره مطلقا
والوجود الرابطي معلول له وقد يكون الشيء في نفسه علة
لشيء او في وجوده عند آخر معلولا له كقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم ينتج كل انسان جسم فالحيوان الذي هو الحد الاوسط
علة لوجود هذا الجسم في الانسان لا انه علة لوجود الجسم
الا هو بالعكس بناء على ضرب منه له ويرد عليه ان النظر على هذا
التوجيه ليس مقصورا على طبيعة الموجود نفسها بل صار



هذا التوجيه ليس مقصورا على طبيعة الموجود بل ايضا استدلالا
بحال المخلوق على الخالق كما يكون كذلك في الطريقين الاخيرين فلا فرق
وايضا هذا التصرف يجري في جميع الدلايل الانية كما لا يخفى
على من له ادنى مسكة فما وجه التبعيض بكون بعض الدلايل لميا و
بعضها انيا بل كلها لمي وبعضهم يزعمون ان جميع الدلايل في
اثبات الواجب اني لكن منهج الالهيين في صفاته وافعاله
لمي وغيره فيهما اني والترجيح انما يكون من هذه
الجهة ولا يخفى ايضا ما فيه لانه خلاف ظاهر كلام القوم
وقال بعضهم ان هذا الطريق لمي بخلاف غيره اذ هو استدلال
بحال مفهوم الموجود اعني كون طبيعة الموجود مشتملة على
فرد ممكن محتاج الى العلة على ان بعض الموجود واجب
لا على ذات الواجب في نفسه وكون طبيعة الموجود
مشتملا على فرد هو الواجب لذاته حال من احوال
تلك الطبيعة على حال اخرى لها معلولة للحالة الاولى ولا محذور
في ذلك ولا يخفى ان هذا التوجيه احسن من التوجيهات
السابقة ثم الاحسن ان يقال ان طبيعة الوجوب متاخرة عن

طبيعة

طبيعة الوجود لكونها نعتا لطبيعة الوجود وعارضة لها فيكون
الواجب بما هو واجب متاخرة بالذات عن الموجود بما هو موجود
صرح بذلك الشيخ وغيره في هذا الموضع واما قولهم الشيء ما لم يجب
لم يوجد فليس المراد منه ان اتصاف الشيء بصفة الوجوب متقدم
على تحققه ووجوده في الخارج والذهن بل المراد انه لم يتصف
في مرتبة التحقق وجوده بالوجوب لم يمكن ان يتصف بالوجود
اذا عرفت هذا فحصول ان الاستدلال بالموجود بما هو موجود و
ان له فردا في الخارج على الواجب بما هو واجب وان له فردا
خارجيا استدلال لمي من العلة على المعلول ولا يتوهم من انه
يلزم ح ان يكون الواجب معلولا لشيء لان اللازم على هذا التقدير ثانيهم
ليس الا تقدم اعتبار الوجود على اعتبار الوجوب ولا محذور
فيه اصلا اذ ذاته تعالى من حيث انه مبداء للاثار فرد للموجود
والوجود ومن جهة انه منشا الوثاقة الوجود فرد للواجب
والاعتبار الاول متقدم بالذات على الاعتبار الثاني
كما يقال في تقدم الوجود على ساير الصفات وفي تقدم
العلم والقدرة على الارادة وطبيعة الموجود بما هو موجود

متقدم على جميع الاشياء والاعتبارات بالذات ولذا جعل
موضوعاً للحكمة المطلقة والفلسفة الاولى واما قول الشيخ
انه لابرهان عليه فمعناه ان البرهان على كل شي فالمراد انه لابرهان
على ذاته من غيره لا ان ذاته تعالى باعتبار ليس برهاناً على نفسه
باعتبار آخر او بعض صفاته ليس برهاناً على بعض آخر
بل هو الشهيد عليه كما على غيره فان قلت قد اخذتم في
الدليل وجود الممكن كما في ساير الطرق فما فرق بين
اخذ الشي على سبيل الاحتمال والتجويز وبين اخذه على
سبيل الاذعان والتحقيق ونحن قد اخذنا في الدليل وجود
الممكن على سبيل الاذعان والتصديق بوجود الممكن او الحادث
او لا ثم الاشتغال منهما الى وجوده معه كما في ساير الطرق
ثم ان هذه البراهين يتوقف على بيان انه ليس احد طرفي
الممكن راجحاً على الآخر لذاته رجحاناً غير منته الى حد الوجوب
احد الوجوب اذ على هذا التقدير لايلزم وجود الواجب
بل يلزم وجود ممكن راجح وجوده على عدمه ولا يظهر استحالته
بالنظر الاولى اذ اللازم ترجح الراجح لا الترجيح بلا مرجح

ولهم

ولهم في بيانه وجوه والاحسن ان يقال انه على تقدير وجوده بالرجحان
يكون متصفاً بالوجود لا انه عينه ويكون الذات منشاء رجحانه لا ان الاتصاف
به فيكون علة اذ لا يكون العلة الا ما يترجح المعلول به فيكون علة لاتصاف
نفسه بالوجود فيلزم تقدمه بالوجود على نفسه اذ المفيض للوجود
لابد ان يكون موجوداً اولاً بالضرورة ولما فرض عدم بلوغه الى حد الوجوب
يجوز عدمه مع بقاء الرجحان اذ لو لم يجز مع بقائها كان بالغاً
حد الوجوب وقد فرض عدم بلوغه اليه هف فيجوز عدمه من غير سبب
اي يلزم جواز انعدام الموجوب من غير سبب يقتضيه وهذا معنى
كلام المعترض الثاني لو حصل سلسلة الوجود بلا وجوب ويكون مبداها
ممكناً حاصلاً بنفسه لزم اما ايجاد الشي لنفسه وذلك فاحش ح
اما صحة عدمه بنفسه وهذا افحش انتهى كلامه واعلم انا قد اقتفينا
اثار المتاخرين في ابطال هذا الاحتمال بالبرهان واما المتقدمون
فلم يتعرضوا عن ابطاله به اذ هو عندهم بديهي البطلان ولا يحتاج
الى بيان فلنقتصر على هذا القدر من المقال لئلا ينجر الى الملال بهذا
ما حررته وجمعته حسب التماس بعض الاخوان على سبيل الاستعجال
والله المستعان في كل حال وانا العبد المذنب المستوثق بعفو

الموجود بلا